توصيات لجنة كاهان و خيارات حكومة بيغن

يوم الاثنين الماضي (٢/٧) قدمت لجنة التحقيق تقريرها الى مناحيم بيغن، وعلى الفور، دعى بيغن الى عقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في اليوم التالي، لكن المجلس لم يستطع الخروج بنتائج محددة، فقرر عقد جلسة ثانية يوم الاربعاء، وقد تمت الجلسة بعد تأجيل استمر ثلاثة ساعات عن موعدها المحدد لكنها كسابقتها لم تستطع التوصل الى قرارات محددة سوى الدعوة الى عقد اجتماع جديد في السادسة من مساء نفس اليوم.

وحتى مساء اليوم (الخميس) و« الهدف » ماثلة للطبع، لم يتمكن مجلس الوزراء « الاسرائيلي »، رغم اجتماعاته المتوالية، من الخروج بقرارات محددة.

ان القرارات التي يتوجب على الحكومة اتخاذها تنحصر في مبدأ القبول بتوصيات لجنة التحقيق أو رفضها، وربما بقبول قسم منها ورفض أقسام اخرى، وعلى ضوء ذلك يتوقف بقاء شارون وزير الدفاع في منصبه، أو سقوطه.

هذا بالحدود الدنيا، وبالحد الاقصى، فان بقاء الحكومة او استقالتها يتوقف ايضاً على موقف الحكومة وردة فعلها على التوصيات.

ولا احد يستطيع التنبؤ في هذه الساعات بما يمكن ان تؤدي اليه التفاعلات التي نجمت عن توصيات لجنة التحقيق، سواء على صعيد الصوت الانتخابي، او على درجة تماسك الكتل والفئات والاحزاب التي تشكل تكتل الليكود. وفي التأجيل المستمر لاتخاذ القرار الصعب ما يشير الى حجم المأزق الذي تعيشه حكومة مناحيم بيغن.

وكانت لجنة التحقيق قد طالبت في تقريرها، صراحة، باقالة كل من شارون، وبيوشع سغي رئيس جهاز الاستخبارات، والجنرال آموس قائد القوات الصهيونية في بيروت في ذلك الوقت. كما وجهت لوماً الى كل من بيغن، وشامير وزير الخارجية، اضافة الى اشخاص آخرين، ولم يصل اللوم الى حد مطالبتهم بالاستقالة، لكنه لم يعفهم من « المسؤولية غير المباشرة » عن المجزرة.

فيما يتعلق بشارون ترى اللجنة: « انه ينبغي إلقاء المسؤولية على وزير الدفاع لأنه تجاهل الخطر الناجم عن أعمال الانتقام وسفك الدماء من قبل الكتائب حيال السكان في المخيمين، وأن وزير الدفاع لم يأخذ في الحسبان هذا الخطر عندما قرر إدخال الكتائب الى المخيمين. كما تقع المسؤولية على وزير الدفاع لأنه لم يأمر باتخاذ اجراءات ملائمة لمنع خطر المذبحة، وفي هذا القصور لم يؤد السيد شارون واجبه الملقى عليه كوزير للدفاع. وترى اللجنة أن مسؤولية شخصية ملقاة على وزير الدفاع، كما ترى أن عليه أن يستخلص النتائج الشخصية المناسبة من النقاقص الذي ظهر في اثناء اداء واجبه وانه اذا لزم الأمر يمكن لرئيس الوزراء ان يفكر في ما اذا كان عليه ان يستخدم صلاحياته وفق الفقرة « ٢١ » من قانون تشكيل الحكومة، ووفق هذه الفقرة، لرئيس الوزراء الصلاحية بعد ابلاغ الحكومة أن يعلن أن في نيته أن يعفي أي وُزير من مهمته.

رفض شارون الاستقالة، ثم اعرب عن استعداده للاستقالة اذا اتخذت كتلة ليكود قراراً بذلك، ويبدو اتخاذ الليكود لقرار من هذا النوع على قدر من الصعوبة لأن الآراء منقسمة داخل التكتل بين مؤيد لشارون ومعارض له، ففي يوم الاربعاء، وقبل دقائق من عقد جلسة مجلس الوزراء وصل عضو الكنيست دافيد ماغين من حيروت، وهو يحمل عريضة موقعة من ٨٠ عضواً في اللجنة المركزية لحزب حيروت، تدعو شارون الى البقاء في منصبه. وقد ذكرت الاذاعة « الاسرائيلية » (الخميس) أن عضوين من حيروت هما دافيد ليفي نائب رئيس الوزراء، ومردخاي تسيبوري وزير المواصلات طالبا باقالة شارون.

بيغن من جهته لن يتخلى عن شارون بسهولة نظراً لعديد من الاعتبارات، وقد ذكرت الأنباء أنه عرض على شارون، كنوع من التسوية، قبول منصب وزير بلا وزارة.

لكن المسألة ليست بهذه البساطة، حيث طالبت بعض الاحزاب في الليكود ما عدا حيروت وهتحيا واغودات اسرائيل بتبني توصيات لجنة التحقيق، فقد طالب الحزب الليبرالي بتبني التوصيات، وكذلك طالب حزب (المفدال) الذي يتزعمه يوسف بورغ وزير الداخلية بتبني التوصيات، لكنه ابدى معارضة لتقديم موعد الانتخابات. وأيد حزب تامي الذي يتزعمه ابو حصيره التوصيات، وابدى عدم معارضته لتقديم موعد الانتخابات.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة قدمت اقتراحاً يقضي بحجب الثقة عن الحكومة باكملها، كما اعلن حزب العمل القوة الاساسية في المعارضة، بعد سلسلة اجتماعات، أنه ينتظر اعلان موقف الحكومة. ولم تزل المواقف المؤيدة أو المعارضة تتوالى، وهذا بدوره يبين حجم صعوبة اتخاذ القرار، ويشير الى طبيعة التفاعلات المستمرة.

المفاجـــأة والخيـــارات

هل كانت توصيات اللجنة مفاجئة لبيغن الذي وجد نفسه فجأة اسير مأزق يصعب الخروج منه؟ لا يبدو الامر كذلك، على الاقل منذ ان وجهت لجنة التحقيق تحذيرا الى بيغن اضافة الى ثمانية من المسؤولين « الاسرائيليين » تطالبهم فيه بتصحيح شهاداتهم خلال خمسة عشر يوما والا فان نتائج التحقيق يمكن ان تسهم.

لماذا الارتباك اذن؟.

ربما ينشأ الارتباك من تعدد الخيارات وصعوبة المفاضلة بينها والآثار المترتبة عليها، وامكانية تحقيق اجماع حولها، وليس من ندرتها او حصرها في خيار وحيد.

يستطيع مجلس الوزراء الاسرائيلي تجاهل قرارات اللجنة وتوصياتها لكن مصاعب جمة تواجه هذا الخيار، كما يستطيع، مثلما ذكرت الأنباء، ان يقبل بتوصيات اللجنة فيما يتعلق بالمسؤولين السياسيين، ويرفض ما يتعلق منها بالعسكريين. وربما يكون قبول استقالة شارون، وبمعنى محدد دفعه الى الاستقالة اسهل الخيارات، ولكن ليس رفض شارون للاستقالة هو ما يعيق بيغن، وليس ما اشيع عن متانة العلاقات الشخصية بينهما وتوافق مواقفهما السياسية ما يحول بين بيغن وتقديم شارون ككبش فداء لـ« عملية سلام الجليل »، اذ يبدو ان تهديد شارون في مناسبات سابقة بانه اذا « غرق » سيقود آخرين الى « الغرق » هو ما يخيف بيغن ويدعوه الى حساب خطواته بدقة. وبهذا الصدد، فان الجزء السري من نتائج التحقيق الذي لم يكشف النقاب عنه لاسباب قيل انها عسكرية أو امنية يبدو سلاحاً بيد شارون الذي هدد بانه سيكشف تورط بيغن. هل تورط بيغن في المجزرة. وحاولت لجنة التحقيق تبرئته قليلا حفاظا على سمعة الدولة؟ هذا ما يعرفه شارون اكثر من غيره

نظريا، يستطيع بيغن كرئيس للوزراء وفي حال رغبته في التخلص من احد الوزراء ان يستقيل هو بالذات وان يحاول تشكيل حكومة جديدة. كذلك يستطيع تقديم استقالة جماعية لرئيس الدولة، الذي سيطلب في هذه الحالة من زعيم المعارضة تشكيل حكومة خلال ٣ أسابيع واذا فشل يعاود الطلب الى بيغن لتشكيل الوزارة.

اضافة الى ما سبق، يظل خيار الانتخابات المبكرة، وهذا الخيار يلقى قبولا لدى بيغن ومعارضة من قبل حلفائه، لا سيما وبيغن يبدو شديد الثقة بنفوذه لدى الناخبين، وبهذا الصدد، قال ردا على فكتور شمطوف من المعارضة الذي طالبه بالاستقالة: « من الذي يجب ان يستقيل انا الذي نلت ٥٠ بالمئة من ثقة « الشعب الاسرائيلي » باعتباري الرجل الافضل لهذا المنصب ام بيريز الذي نال ثقة ٥ بالمئة فقط ».

وتشير آخر استطلاعات الرأي التي نشرتها « جيروزاليم بوست » انه في حال اجراء انتخابات عامة مبكرة سيحصل تكتل الليكود على ٥٧ بالمئة من الاصوات، في حين يحصل حزب العمل على ٣٩ بالمئة من الاصوات، وهذا يؤدي الى حصول الليكود على ٧٣ مقعد في الكنيست من اصل ١٢٠ مقابل ٤٧ مقعد لحزب العمل. وبين هذه النتيجة المتوقعة ونتائج انتخابات عام ١٩٨١ التي فاز فيها الليكود بفارق مقعد واحد اكثر من دلالة يعرف بيغن معناها. اما العقبة الرئيسية امام الانتخابات المبكرة فتكمن في معارضة الاطراف الاخرى في الليكود لهذا الاجراء الذي تخشى اذا تم بصورة سريعة ان يفقدها مزيدا من اصوات الناخبين.

على اي حال، بصرف النظر على الخيار الذي سيقدم عليه بيغن ومعه مجلس الوزراء يبدو، مثلما تشير الانباء، وكان آخرها مقاطعة شارون لجلسة المجلس مساء الخميس، ان شارون قد « غرق ». ولكن يجب الاشارة الى نقطتين هامتين تتعلقان بلجنة التحقيق وتوصياتها.

مَنْ المذنب؟

جاء تشكيل لجنة التحقيق نتيجة ضغوط داخلية واخارجية بعد مجزرة المخيمات الفلسطينية. واليوم بعد صدور التوصيات التي اقرتها اللجنة يمكن ملاحظة ان ردود الفعل العالمية امتازت بالايجابية فقد اشادت جميعها تقريبا (بديمقراطية « دولة اسرائيل »)، نأخذ تصريح المستشار النمساوي برونو كرايسكي، على سبيل المثال، يقول كرايسكي « انني متأثر جدا بالنتائج ولدي احترام كبير لعمل اللجنة الاسرائيلية وخصوصا لانها اثبتت ان اسرائيل « دولة يسود فيها حكم القانون وهي ديمقراطية حقيقية ».

ستحاول « أسرائيل » ان تستخدم توصيات اللجنة لرد الاعتبار لصورتها التي اهتزت خلال الحرب في لبنان، وستقوم بطمس كل مسار الحرب « بالقبلة » الديمقراطية التي فجرتها توصيات اللجنة. وهنا تضيع حقيقة الحرب الاخيرة وبعض اهدافها.

وما دام « الذنب » قد انحصر وبصورة مشوهة وغير مباشرة ببعض الاشخاص فقط، فان المذنب الحقيقي، اي الدولة الصهيونية نفسها، تتمكّن من جديد من تمويه نفسه بمهارة.

كبش الفداء!

اثناء الحرب الاخيرة في لبنان تكبدت « اسرائيل » خسائر بشرية كبيرة نسبيا في صفوف قواتها، هذه الخسائر، في نظر بعض الاوساط في « اسرائيل »، تقع على عاتق شارون والدفاعه الجنوبي، وليس رأي الجنرال شاؤول نكديمون الذي شارك في الحرب مجرد رأي منفرد، يقول نكديمون: « ان الذين اشرفوا على وضع الخططات واصدار الاوامر للتنفيذ قد وقعوا في اخطاء لا بد من الكشف عنها لمدى خطورتها ». وكذلك اشارة كريستوفر ووكر في صحيفة « تايمز » الذي ذكر ان كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي عقدوا اجتماعا سريا وطالبوا على اثره باقالة شارون باعتباره مسؤولا عن الخسائر التي تكبدها الجيش.

الشيء نفسه حدث مع دايان الذي اجبرته لجنة « اغرانات » على تقديم استقالته من منصبه كوزير للدفاع بعد حرب تشرين. اما الاختلاف الوحيد، فهو عدم الافصاح علانية عن دوافع اقالة شارون، وفي مقدمتها مسؤوليته عن خسائر الحرب.

الى ما سبق يضاف عامل آخر ربما ابرزته التحركات المحمومة لشارون في لبنان اكثر من اي شيء آخر، وهو محاولة شارون ابتزاز الامريكيين في لبنان، من اجل اسقاط الضفة الغربية من الحساب. هذا الامر لا يرر ساحة بيغن بطبيعة الحال كمسؤول عن السياسة الاسرائيلية، ولكن في السياسة كما في الحياة، فان الطموح الذي يتجاوز الحدود قد يؤدي بصاحبه الى الغرق.

لجنة التحقيق

اعلن عن تشكيل لجنة التحقيق يوم ١٩٨٢/٩/٣٠. ترأسها القاضي اسحق كاهان رئيس المحكمة العليا، وعين في عضويتها القاضي اهارون براك، واللواء الاحتياط يونا افرات. وقد عقدت اللجنة اول اجتماع لها في القدس يوم ٨٢/١٠/١٩. كانت الجلسات التي تعقدها على نوعين: علنية وسرية. مثل امام اللجنة العديد من اعضاء الحكومة اضافة الى جنود وضباط. يتكون تقرير اللجنة المقدم الى رئيس الحكومة من ١٠٨ صفحات اضافة الى ملاحق وخرائط، وقال ناطق باسم اللجنة ان ١٠ صفحات من التقرير صنفت بانها سرية للغاية. وبالتالي لن تنشر. كما لم تنشر اللجنة اسماء اعضاء الكتائب الذين اتهمتهم بارتكاب المجزرة باستثناء اسم ايلي حبيقة.